الأمم المتحدة A/70/PV.56

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٥٦

الثلاثاء، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظراً لغياب الرئيس، تولى نائب الرئيس السيد زينسو (بنن) رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٨٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/70/219)

مشروع القرار (A/70/L.8)

السيد بوستامانتي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تود الأرجنتين أنتعرب عن تقديرها ودعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تتقدم بالشكر على التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٤ (انظر A/70/219). وتعتقد الأرجنتين بأن الوكالة تضطلع بدور مركزي فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التطوير التكنولوجي والعلمي في المجال النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نشدد على الطابع التقني الإجرائي لمشروع القرار (A/70/L.8) والافتقار إلى عناصر سياسية قد تنطوي على تشويه. ونحن نشكر جمهورية البرازيل على الجهود التي تبذلها في هذا الصدد.

والرصد الفعال للأنشطة النووية الذي تقوم به الوكالة هو أمر لا غنى لنا عنه من أجل تحقيق أهدافنا في مجال عدم الانتشار. وقد أكّد بلدنا باستمرار على أنه ينبغي أن تناط مسؤولية التركيز في التصميم المستقبلي لهيكل الأمن النووي بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها الهيئة المعنية في الأمم المتحدة التي تتعامل مع الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وترى الأرجنتين بأن أحد ركائز عمل الوكالة هو الأمن النووي والإشعاعي والنقل والمناولة المأمونين للنفايات المشعة – وهي مجالات يراها بلدي شديدة الأهمية. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للوكالة في تعزيز وتشجيع التعاون الدولي بشأن المسائل النووية؛ وقد دأبت الأرجنتين على تأييد مختلف برامج وأنشطة الوكالة.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تشكل الضمانات الدولية ركيزة أخرى من الركائز التي تقوم عليها الوكالة. وإلى جانب الأمان النووي والإشعاعي، فإنها تكتسي أهمية خاصة لتعزيز التطوير النووي. وتؤكد الأرجنتين مجددا أن تلك الضمانات يجب أن تترسخ في أجواء من التعاون والحوار بين الوكالة والدول الأعضاء فيها.

وختاما، تعتقد الأرجنتين أن الجهود المشتركة ضرورية لضمان بنية تحتية نووية أقوى تكون أكثر كفاءة واستدامة في المستقبل.

السيدة ناتيفيداد (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أود بالنيابة عن حكومة وشعب الفلبين أن أعرب عن تضامننا ومواساتنا لأهل بيروت وباريس في لحظات الأسى البالغ هذه في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا وأسفرت عن مقتل مئات الأشخاص. إننا نقف متضامنين مع المجتمع الدولي في إدانة تلك الهجمات المروعة وفي مكافحة الإرهاب. ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي حتى لا يتمكن الإرهابيون من حيازة الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل.

وفي مواجهة تلك التهديدات، تشير الفلبين إلى المساعدة المقدمة مؤخرا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأيضا من وزارة الطاقة في الولايات المتحدة لتعزيز تدابير الأمن النووي في الفلبين الرامية إلى كفالة أمن جميع الزوار والمواطنين داخل حدودنا. وتشعر الفلبين بالامتنان الشديد إزاء ذلك.

وترحب الفلبين بتقرير الوكالة لعام ٢٠١٤ (انظر A/70/219)، وتشيد بالطريقة المتوازنة المستمرة التي اتبعت في السعي إلى تحقيق أهدافها وتنفيذها. إن مشاركة الوكالة النشطة في مداولات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تستحق أيضا التنويه والإشادة. ولا شك في أن العلوم والتكنولوجيا النووية ستضطلع بدور حاسم الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل في مجالات الصحة والطاقة والمياه والزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر.

واستفادت الفلبين بشدة من برنامج التعاون الفني للوكالة على مر الأعوام. وزار المدير العام للوكالة يوكيا أمانو الفلبين في كانون الثاني/يناير ليشهد أحدث التطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية في البلد. ومرفقنا الإشعاعي للحزمة الإلكترونية، الذي أنشئ بمساعدة الوكالة، قد دخل الخدمة بشكل كامل الآن حيث يجري تطعيم ألياف قنب مانيليا لإنتاج مواد مازة للمعادن وألجينات العسل لتضميد الجروح.

وستعقد الفلبين في الشهر المقبل مؤتمرها النووي الثالث الذي سيوفر منبرا مفيداً لتبادل المعلومات بشأن الحالة الراهنة للتطبيقات العالمية والإقليمية والوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية والنمو الشامل.

وترحب الفلبين في مجال الأمان النووي بموافقة مجلس محافظي الوكالة على ستة متطلبات جديدة من متطلبات الأمان، والتي ستُرسخ بوصفها معايير للأمان في محاولة لزيادة تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي.

كما نعرب عن دعمنا لإنشاء لجنة معايير الاستجابة والتأهب لحالات الطوارئ، ونعتزم المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة. وفي ذلك الصدد، تشيد الفلبين أيضا بتقرير الوكالة حول الحادثة النووية في منشأة فوكوشيما دايتشي، والذي كان نتاجا للتعاون الدولي الواسع النطاق بين خبراء من ٤٢ دولة عضوا، بما في ذلك بلدي. وتعمل الفلبين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز قدرتها على مواجهة الطوارئ النووية أو الإشعاعية من خلال إنشاء نظام للرصد الإشعاعي للبيئة على الإنترنت، يتألف من خمس محطات في المرحلة الأولية.

أما بالنسبة للأمن النووي، تساعدنا الوكالة في إنشاء مركز لدعم الأمن النووي. كما يقدم مركز المفوضية الأوروبية

للبحوث المشتركة ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة أيضا جهازا لرصد الإشعاعات عند المداخل لتدريب الضباط العاملين على خط المواجهة وفي مراقبة الحدود.

والفلبين أيضا شريك نشط في تنفيذ الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي. وعقدنا حلقة عمل بشأن تقييم التهديدات والمخاطر المحددة للتصاميم في نيسان/أبريل لتعزيز التعاون بين مختلف وكالاتنا الحكومية في مجال الأمن النووي.

وترحب الفلبين بخطة العمل الشاملة المشتركة التي اتفقت عليها مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الثلاث والدول الثلاث وإيران، فضلا عن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) المؤيد لخطة العمل. والفلبين تدعو إلى الامتثال التام لهذا الاتفاق وحل المسائل العالقة والمتبقية. ونتطلع أيضا إلى تقرير المدير العام الذي سيقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والذي سيوفر التقييم النهائي لمجلس المحافظين لحل جميع القضايا المعلقة السابقة والحالية المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

كما تواصل الفلبين حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام الفلبين القوي بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبأن تسهم، بوصفها عضوا في مجلس المحافظين للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، في تحسين عمليات الوكالة والنظر في السبل التي يمكن بها للعلوم والتكنولوجيا النووية أن تحسن حياة الناس وتسهم في تحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

السيد موزيل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتساع نطاق عمل الوكالة الهائل الذي ينعكس في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٤ (انظر A/70/219). ونود أيضا أن نشكر المدير العام أمانو على قيادته.

لقد انضممنا على مدار سنوات عديدة إلى توافق الآراء في هذا المحفل بشأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/70/L.8)، معربين عن دعمنا الجماعي القوى للوكالة وأعمالها.

إن التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٤ هو تقرير مجلس محافظي الوكالة المكلف بإصداره بموجب النظام الأساسي للوكالة. وقد أقره المؤتمر العام للوكالة دون تحفظات وفقا للنظام الأساسي للوكالة. وهو مُقدم إلى الجمعية العامة، وفقا للعلاقة بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، من المخزي أن يُسيس هذا القرار الروتيني لتقديم الدعم للوكالة. وقد خاب أملنا كذلك جراء جهود روسيا الرامية إلى اقتراح إجراء تغييرات في التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٤ حينما نظر فيه مجلس المحافظين في فيينا. إن موقف روسيا ما هو إلا محاولة واضحة لتعديل الوثائق الفنية للوكالة، بما في ذلك هذا التقرير السنوي، ليتضمن اعترافا بمحاولة روسيا ضم القرم. ولا تتفق هذه الجهود مع القرار ٢٦٢/٦٨ المتعلق بسيادة القرم، وقد رُفضت تلك الاقتراحات بشكل قاطع في فيينا. والقرم يشكل جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا. وفي نهاية الأمر، أوضح مجلس محافظي الوكالة عقب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تلك الجهود السياسية لا مكان لها في وثيقة فنية صادرة عن وكالة تقنية.

ونشيد بالجهود التي بذلتها البرازيل فيما يتعلق بمشروع القرار، وندعم البرازيل بوصفنا أحد مقدمي مشروع القرار. ونشجع جميع الدول على الانضمام إلينا في تأييد مشروع القرار، كما فعلنا في السنوات الماضية.

السيد شبوكاوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على عرضه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/70/219) وعلى المعلومات المستكملة عن أنشطة الوكالة في عام ٢٠١٥. ويسر ليتوانيا المشاركة في تقديم مشروع القرار وستصوت مؤيدة لمشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة (A/70/L.8)، والذي يعيد التأكيد على الدور الذي لا غنى عنه للوكالة فيما يتعلق بعدم الانتشار، واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وكذلك في التحقق النووي والأمان والأمن النوويين.

نشكر البرازيل على توجيهها الماهر في المفاوضات الصعبة بشأن مشروع القرار الهام هذا.

وتؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.55).

إن الطاقة النووية حل قابل للتطبيق في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي الناشئة عن تغير المناخ والحاجة إلى كفالة أمن الطاقة. غير أن الطاقة النووية لا مستقبل لها إلا إذا تم تطويرها على نحو مسؤول وتمشياً مع روح ونص المعايير والمتطلبات الدولية للسلامة. وتقدر ليتوانيا الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع معايير أعلى للسلامة النووية عن طريق التحسين المستمر للنظام والمساعدة في التنفيذ والجهود الرامية إلى تعزيز مفهوم ثقافة الأمان.

إن تعليقات الوفد الروسي فيما يتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمرافق النووية على شبه جزيرة القرم محبِطة ولا تعكس الواقع. وتشعر اللجنة بالقلق من أن عمل الوكالة يتعرّض للتسييس بإثارة مسألة الاحتلال غير المشروع وضم شبه جزيرة القرم من قبل الاتحاد الروسي. وذلك في نظرنا محاولة ضارّة للتأثير على عمل الوكالة، وهي وكالة مستقلة وتقنية. إن موقف الجمعية العامة فيما يتعلق بشبه جزيرة القرم واضح جداً. ويؤكد القرار ٢٦٢/٦٨ التزامه باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وتبقى القرم جزءاً من أوكرانيا، ويشكل الضم غير القانوني لها انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وفضلاً عن ذلك، فإن قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتصنيف جميع المرافق النووية في سيفاستوبول، بما في ذلك مفاعل البحوث IR-100، على أنها مملوكة لأوكرانيا يتماشى تماماً مع القرار ٢٦٢/٦٨، الذي يدعو جميع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول والامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يُفسّر على أنه اعتراف بأي تغيير في تلك الصفة.

ولهذه الأسباب، تحث أوكرانيا جميع الدول الأعضاء على مواصلة تأييدها لمشروع القرار، كما في السنوات السابقة.

السيد آن ميونغ هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يبيّن موقفه بشأن المسألة النووية التي ذكرت بطريقة متحيزة في التقرير السنوي الأخير (انظر A/70/219) للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية نتيجة مباشرة للسياسة العدائية للولايات المتحدة وتهديداتها النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولو لم تتصرف الولايات المتحدة بعدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولم تهددْ جمهوريةَ كوريا الشعبية الديمقراطية بأسلحتها النووية، لما تم إنشاء المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ونظراً لأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية قد أنشأتها الولايات المتحدة، فسيعتمد الحل اعتماداً كلياً على إنهاء الولايات

المتحدة لسياستها العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومع ذلك، تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل سنة تقريرها المنحاز وغير العادل المصاحب لمشروع القرار، في اتباع متعمّد للسياسة العدائية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذا كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تودّ مخلصة حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي لها أن تُسائل الولايات المتحدة التي أنشأت المسألة النووية وتهددُ باستمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأسلحتها النووية.

وغير أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يذكر المسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا بطريقة تمييزية، دون ذكر حتى كلمة واحدة عن التهديد والابتزاز النوويين اللذين تفرضهما الولايات المتحدة. ولا يمكن أن يفسر موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا على أنه غير عادل، وهو أقل بكثير من الحياد المطلوب. ولا أحد سوى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ألقى، في الماضي، ظلالاً من الشك على الأنشطة النووية السلمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بتحريض من الولايات المتحدة؛ ولا أحد غير الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أجبَر، في ذلك الحين، جمهوريةَ كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراءاتٍ للدفاع عن النفس بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وينبغي أن تتعلم الوكالة الدولية للطاقة الذرية درساً من التسبب بعواقب وخيمة كهذه لم يسبق لها مثيل عندما تتبع بطريقة عمياء السياسة العدائية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويغتنم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الفرصة لحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عدم الاتباع الأعمى للسياسة العدائية للولايات المتحدة بعد الآن. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تأخذ في الحسبان أن التقديم السنوي لتقرير من النوع المعروض علينا الآن، وهو مليء بالتحيز والتشويه، لا يساعد على الإطلاق في معالجة المسألة.

لم تعترف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قط بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ناهيكم عن الحديث عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما دامت الولايات المتحدة مستمرة في سياستها المعادية للغاية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلا يمكن توقع حل فيما يتعلق بالمسألة النووية أو المتعلقة بالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وما وراءها.

إن التدريبات النووية العسكرية العدوانية المشتركة الجارية كل سنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا الجنوبية، على الرغم من الإدانة القوية من المجتمع الدولي لها، تشكل مظاهر ملموسة لسياسة الولايات المتحدة العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما دامت الولايات المتحدة تنتهك السيادة والكرامة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدفع بالغيوم الداكنة للحرب النووية نحو شبه الجزيرة الكورية فلن يمكن حل المسألة النووية. بل على العكس من ذلك، لن تؤدي مثل هذه الأعمال إلا إلى المزيد من التحديث والتحسين النوعي والكمي للقدرة على الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكما سبق أن أوضحت، فإن الطاقة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعمل على ردع الهجمات والعدوان على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدفاع عن أمن الأمة وصون السلام والأمن في المنطقة. ولا تشكل الطاقة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً للدول غير الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لا تشارك في هجمات أو عدوان ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وستفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها المقطوعة أمام المجتمع الدولي بروح عالية من المسؤولية بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): مع أن هناك إجماعاً عالمياً بأن الخطر النووي الوحيد الحقيقي الماثل في منطقة الشرق الأوسط يكمن في امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ولوسائل إيصال هذا السلاح إلى مناطق بعيدة جداً عن المنطقة، حيث يصل مدى الصواريخ النووية الإسرائيلية إلى ٥ ٠٠٠ ميل، أي إلى حدود الصين، فإن البعض ممن يكابرون على هذا الواقع الجلي للعيان يحلو لهم فتح جبهات وهمية لتشتيت الانتباه عن خطورة الواقع النووي الإسرائيلي.

ومن نافلة القول أن مثل هذا التوجه غير النزيه وغير الموضوعي، إنما يفضح زيف ادعاءاتهم بالحرص على إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بينما كانوا هم أنفسهم مسؤولين، منذ عقود، عن تزويد إسرائيل بالمواد والتكنولوجيا النووية التي مكنتها من امتلاك السلاح النووي ووسائل إيصاله بما في ذلك الغواصات المتطورة القادرة على حمل وإطلاق الصواريخ النووية. وعملوا بكل ما أوتوا من قوة للسعي عبثا لإخراج هذا السلاح الإسرائيلي النووي من دائرة الاهتمام الرئيسية خلال أعمال مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ في نيويورك، وإفشال مؤتمر عام ٢٠١٢ في هلسنكي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وذلك خدمة للتعمية على استمرار إسرائيل في امتلاك السلاح النووي على حساب أمن وسلامة شعوب المنطقة وبما يثبت سياسات الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير.

لقد أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في بيانه إلى أن الوكالة قد خلصت مؤخرا إلى أنه ”من المرجح جدا أن بناءً دمر في موقع دير الزور كان مفاعلا نوويا، كان ينبغي التصريح به إلى الوكالة“. اسمحوا لي في هذا الصدد أن أدلي بالملاحظات التالية:

أولا: يعرف المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية جيدا أن سورية قد جعلت مسألة عدم الانتشار النووي ركيزة من ركائز أولوياتها الوطنية قولا وفعلا، ولذلك فقد بادرت في وقت مبكر جدا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، كما أنها وقعت على اتفاق الضمانات مع الوكالة في عام ١٩٩٢. وإذا أضفنا إلى هذا وذاك واقع أن سورية قد قدمت في عام ٢٠٠٣، وتحديدا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ باسم المجموعة العربية آنذاك، مشروع قرار ما زال باللون الأزرق في أروقة مجلس الأمن، كان يرمي إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن مصداقية التزامنا الوطني بعدم الانتشار تصبح عصية على التشكيك، لا سيما وأن هذا المشروع المنسجم مع أحكام وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اصطدم آنذاك باعتراض وفد الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن والذي هدد باستخدام حق النقض ضده.

ثانيا: إن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يدينا عدوان إسرائيل العسكري الفاضح على بلادي، سورية، ولم يدينا رفض إسرائيل التعاون مع الوكالة والسماح لمفتشيها بالتحقق والكشف عن مصدر التلوث المحتمل الناجم عن الصواريخ الإسرائيلية المستخدمة والمواد التي استخدمتها الطائرات الإسرائيلية في تدمير وتلويث الموقع المذكور، آخذين بعين الاعتبار أن استمرار عدم تعاون إسرائيل مع متطلبات الوكالة واستمرارها في تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أي رقابة دولية وتجاهلها لجميع الدعوات الرامية إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، لهو أمر

يخل بمصداقية نظام عدم الانتشار ويهدد أمن واستقرار دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط ويقوض عالمية معاهدة عدم الانتشار، وهي كلها أمور في منتهى الخطورة ومؤكدة وموثقة ومعروفة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكنا نتوقع من المدير العام للوكالة أن يتطرق إليها في بيانه بدلا من الالتفات إلى تعابير غير حاسمة وليست ذات دلالة مثل ”من المرجح جدا“.

ثالثا: من المفيد جدا أن أقرأ على مسامعكم، أيها السادة، فقرة وردت في مذكرات المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، وهي الفقرة التي تظهر في الصفحتين ٢٢٨ و ٢٢٩ من تلك المذكرات التي صدرت تحت عنوان ”زمن الخداع“. هذه هي مذكرات سلف السيد أمانو، المدير العام السابق للوكالة، محمد البرادعي. وإليكم الفقرة باللغة الإنكليزية كما وردت في نصها الأصلي:

(تكلم بالإنكليزية)

”ومن المؤكد أن أحد أغرب أمثلة النفاق النووي وأكثرها إثارة للدهشة، ومتعدد الأطراف ومتعدد الأوجه، هو قصف إسرائيل لمنشأة دير الزور في سورية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وما أعقب ذلك الهجوم. وقد بدأت التكهنات على الفور تقريبا بأن ذلك الموقع كان يضم منشأة نووية. ونفت سورية تلك الاتهامات. وظلت إسرائيل والولايات المتحدة صامتتين رسميا، على الرغم من إدلاء مسؤولين أمريكيين بتصريحات لوسائط الإعلام عن الموضوع مع عدم الإفصاح عن أسمائهم. وقد تكلمت بقوة، مشيراً إلى أن أي دولة لديها معلومات تشير إلى أن المنشأة التي تم قصفها منشأة نووية ملزمة قانونا بإبلاغ الوكالة عنها. ولكن لم يردنا أي بلاغ بهذا الصدد. وللأسابيع الستة التي أعقبت القصف، وهي الفترة الأكثر حرجا من فحصنا للمرفق، لم نتمكن من الحصول على أي صور عالية الوضوح من السواتل التجارية“.

(تكلم بالعربية)

بالرغم مما في هذه المذكرات التي كتبها سلف السيد أمانو، فإن السيد أمانو يعيد للسنة الرابعة على التوالي نفس الكلام الخطأ والمغلوط والمضلل الذي قاله هذا الصباح.

رابعا: إن التزام الدول الأعضاء بالنظام الأساسي للوكالة كان يقتضي قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإبلاغ الوكالة بالمعلومات التي كانت بحوزتها قبل تدمير المبنى وليس بعد ثمانية أشهر من تدميره. والشئ نفسه ينطبق على إسرائيل أيضا التي لم تمتنع عن تزويد الوكالة بما لديها من معلومات فحسب، هذا إن صحت تلك المعلومات، بل قامت بعدوان عسكري صرف موصوف على سيادة الأراضي السورية، متسللة عبر المجال الجوي لدولة مجاورة هي تركيا، الأمر الذي لم تتعامل معه الوكالة وفقا لولايتها المناطة بها و لم تتخذ الوكالة إجراءاتها الضرورية وفقا لمسؤولياتها وصلاحياتها بشأن خرق إسرائيل لالتزاماتها الدولية.

خامسا: إن معظم ما تضمنه استنتاج الوكالة خلال ولاية المدير العام الحالي، أمانو، بشأن الموقع في دير الزور استند على الصور والتحليلات التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مصداقية تلك المعلومات التي تلقتها الوكالة وطبيعة الوثائق الداعمة لها، آخذين في الاعتبار أنها قُدمت من قبل دولة تتبع أجندة سياسية معادية لمصالح بلادي سورية، وآخذين في الاعتبار أيضا سوابق في هذا الصدد تتعلق بالملف العراقي الكارثي والتضليلي الذي أدى لغزو العراق وتدمير بنيته التحتية ونشر الإرهاب فيه. ثم جاءت النتيجة بعد ذلك بسنوات في عام ٢٠٠٨، عندما تم دفن تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) في صندوق

سري لن يفتح إلا بعد ٦٠ عاما. لماذا؟ لأن التقرير خلص إلى القول بأن اللجنة المذكورة، التي كانت تبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، لم تعثر على أسلحة دمار شامل في العراق.

سادساً، إن تقرير المدير العام الأخير تضمن استنتاجات غير حاسمة مبنية على معلومات تنقصها المصداقية والشمولية، كما أن تقييمه يتناقض بشكل واضح مع تقييم سلفه البرادعي، بما يثير علامات استفهام تستلزم التوضيح.

سابعاً، من الواضح أن استمرار الخلط بين ما هو التزام قانوني لدولة عضو بموجب اتفاق الضمانات، وبين ما هو إجراءات طوعية للانضمام إلى البروتوكول الإضافي، هو أمر لا يستند إلى أي أساس قانوني، ويشكّل وسيلة أخرى من وسائل الضغط السياسي على بلادي.

ثامناً، نحن نسأل الدول التي تعمل على تقديم غطاء للسلاح النووي الإسرائيلي، وكذلك نسأل المدير العام للوكالة الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذاتها، عما قاموا به من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والذي مرّ على اتخاذه أكثر من ٣٠ عاماً؟ واسمحوا لي أن أقتبس ما طالب به مجلس الأمن آنذاك، في فقرته العاملة الخامسة:

(تكلم بالإنكليزية)

”مطالبة إسرائيل على وجه السرعة بوضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية “.

(تكلم بالعربية)

تاسعاً، لقد أفرد المرجع المهم حول التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي الذي يصدره معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، المعروف اختصاراً باسم (SIPRI) وكلكم تعرفون هذا المرجع، أفرد فصلاً كاملاً لما أسماه ”القوى النووية الإسرائيلية“، ووضع العبارة بصيغة الجمع، ”القوى“ وليس ”القوة“، ”القوى النووية الإسرائيلية“ بصيغة الجمع. وأنا أدعو من على هذا المنبر السيد المدير العام للوكالة الدولية إلى قراءة هذا الفصل واستخلاص العبر منه والتعامل فوراً وبحسم مع السلاح النووي الإسرائيلي الذي يهدد حياة شعوب ودول المنطقة كاملة وذلك تنفيذاً لقرارات الوكالة نفسها ولقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ٨٧ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.8، المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في مشروع الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/70/L.8: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بروني دار السلام، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، العراق، الفلبين، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، هنغاريا، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا،

إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتان، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سان مارينو، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، العراق، عمان، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ميانمار، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي، السودان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كوبا، نيكاراغوا

اعتمد مشروع القرار A/70/L.8 بأغلبية ٩٩ صوتاً مقابل لا أحد، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ١٠/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد محمد (السودان): أجدد مرة أخرى خالص العزاء والمواساة لحكومات وشعوب وأسر ضحايا عمليات الإرهاب البغيضة في فرنسا وعمليات الإرهاب قبل ذلك في كل من مصر ولبنان والعراق.

ظل وفد بلادي ينضم خلال كل الأعوام التي مضت إلى الإجماع الذي يصدر به هذا القرار ١٠/٧٠ في الجمعية العامة عاماً بعد عام. وكنا نرجو أن يبعد هذا القرار نفسه عن أي إشارة مهما كانت غير مباشرة إلى مسائل سياسية ليس هذا محلها، ومحلها الأمثل الذي ظللنا ندعو إليه هو التفاعل الثنائي، خاصة بين بلدين تربطهما روابط عميقة. وأود الإشارة إلى أنهما بلدان تربطهما ببلادي أيضاً روابط صداقة راسخة. عدا ذلك، فإن وفدنا سيستمر في تأييده التقليدي لكل ما ورد في القرار بنداً بنداً. لذلك، ولما أوضحناه في تعليل موقفنا، فإن وفدنا قد امتنع عن التصويت على هذا القرار.

السيد زدوروف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): صوتت بيلاروس لصالح القرار ١٠/٧٠، لأنه يدعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفحوى تقريرها السنوي .

ونود في الوقت ذاته أن نعرب عن قلقنا لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ القرار، وهو ما كان يمكننا القيام به لو أخذنا في الاعتبار المواقف المحددة للدول بشأن المسائل التي توليها الأهمية. ويحدونا الأمل في أن نتمكن في المستقبل من إيجاد صيغة تتيح تفادي مثل هذه الحالة، وأن نركز على مناقشة المسائل التي تتصل بولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة ديل سول دومينغيث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعلل سبب امتناع وفد بلدي عن التصويت على القرار ١٠/٧٠ بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٤ (انظر A/70/219). لقد امتنعت كوبا عن التصويت لأن بلدي يأسف لعدم استنفاد كافة الجهود الممكنة

في جميع المحافل لتلبية الرغبات المشروعة لجميع الوفود بغية الحفاظ على أهمية التوافق في الآراء على القرار.

السيد باليخوس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ١٠/٧٠. لكننا ندرك أهمية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعاونها القيم للغاية مع بلداننا. بيد أننا نأسف بشدة لأننا لم نتمكن من اتخاذ القرار ١٠/٧٠ بتوافق الآراء، ولم نتمكن من استيعاب كافة الوفود من خلال مراعاة شواغلها المشروعة. ونأمل أن نتمكن من مواصلة مناقشة هذه المسألة حتى نتوصل إلى حل ونحقق التوافق في الآراء الذي نحتاجه بشدة بشأن هذا القرار وغيره من القرارات الهامة.

ويقدر وفد بلدي الأعمال التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسنواصل التعاون مع الوكالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٨٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.